# تقييم الأداء الاقتصادي للمصرف الوطني الإسلامي للفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

**م.م. زينة خضير محمود**
**جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد**

**الملخص**

تعد تجربة المصارف الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية في الوقت الحاضر وذلك للفرق الجوهري في الأساس الذي تستند عليه كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، لذلك صار من الضروري النظر في فعالية تلك المصارف وتقييم التجربة المصرفية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها من خلال تقييم الأداء الاقتصادي وبيان حجم ومقدار مساهمة المصارف الإسلامية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة بشكل خاص وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام .ولاشك في ان المصارف الإسلامية قد حققت نجاحا باهرا في اثبات النظرية التمويلية الإسلامية في قابليتها لمسايرة العصر والاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة ، وقد اثبتت المصارف الإسلامية ان الصيرفة الإسلامية تستطيع التكيف مع احدث التطورات في عالم المال والاقتصاد وتتميز بمزايا حقيقية عن التمويل الربوي وتصلح كأساس لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر.

**Abstract**

The experience of Islamic banks is the most prominent event in the Arab and Islamic banking arena at the present time due to the fundamental difference in the basis on which both Islamic and traditional banks are based. So it has become necessary to consider the effectiveness of these banks and evaluate the banking experience to know the aspects of

needs of contemporary economic life. Islamic banks have proven that Islamic banking can adapt to the latest developments in the world of finance and economics and is distinguished by real advantages over interest-based financing and serves as a basis for establishing a local and international financial system with a degree of banking professionalism and flexibility and covering the financing needs of contemporary society

failure and the factors of success in it through Evaluating the economic performance and stating the size and amount of the contribution of Islamic banks in creating the added economic value in particular and in economic development in general. There is no doubt that Islamic banks have achieved remarkable success in proving the Islamic financing theory in that it is able to keep up with the times and respond to the financing

**المقدمة**

ان تجربة عمل المصارف الإسلامية في العراق رغم قصر تاريخها حققت نجاحا وفق المعايير الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم بيان ذلك من خلال البحث أذ تناولت فيه موضوع تقييم الأداء الاقتصادي وبينت في الاطار النظري للبحث مفهوم تقييم الأداء الاقتصادي وأهدافه واهميته وانواعه والمراحل التي يمر بها ومعايير تقييم الأداء .اما الجانب التطبيقي فتمثل بعينة البحث وهو المصرف الوطني الإسلامي للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٩) أذ تضمن نبذة مختصرة عن المصرف واجراء التقييم الاقتصادي للمصرف الذي اعتمد على ثلاث مؤشرات وهي القيمة المضافة الاجمالية والصافية والفائض الاقتصادي الإجمالي والصافي ومؤشر الخدمات المصرفية الإسلامية وفرص العمل التي يوفرها المصرف وتمت الإشارة الى الجانب الاجتماعي والإنساني للمصرف وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

**مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في ان قطاع المصارف الإسلامية في العراق هو حديث نسبيا اذ ان معظمها أسس بعد عام ٢٠٠٣ وان نشاطها غير واضح للجمهور والمختصين من أذ مدى نجاحها اقتصاديا واجتماعيا لذلك سوف يتم محاولة الكشف عن مضمون نشاطها من خلال معايير علمية محدودة.

**فرضية البحث :**

ان تقييم الأداء الاقتصادي يبين حجم ومقدار مساهمة المصرف في خلق القيمة

الاقتصادية المضافة بشكل خاص وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام.

**هدف البحث:**

يهدف البحث لبيان ان تقييم الأداء الاقتصادي يعد مقياسا لمدى نجاح المصرف ويعد وسيلة للقيام بعمليات تنبؤ واقعية للاحتياجات والمتطلبات المالية والمادية والبشرية للمصرف.

**أهمية البحث:**

يعد موضوع تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي في غاية الأهمية، وذلك لانه يوضح الخطى التي قطعتها تلك المصارف في أدائها لغرض الارشاد او التعديل او التطوير اللازم للقيام به ، اتجاه ممارسة افضل في مجال العمل المصرفي .

**منهجية البحث:**

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي بالاستناد الى بعض التقارير المالية للمصرف الوطني الإسلامي .

**المبحث الأول**

**الاطار النظري لمفهوم تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي**

**أولا: مفهوم تقييم كفاءة الأداء**

هناك العديد من المسميات التي تطلق على عملية التقييم ، كالتقييم الاقتصادي ، تقييم كفاءة الأداء ، التقييم الاقتصادي والفني المقارن ، والتي تعني جميعا التقييم الذي ينظر الى الموضوع من وجهة نظر المجتمع ، أي اثر المشروع على الاقتصاد القومي .

وهناك عدة تعريفات لتقييم الأداء منها:-

١-يقصد بتقييم كفاءة الأداء بانه "أداة تستعمل للتعرف على أنشطة الوحدة الإنتاجية بهدف قياس النتائج المتحققة منها ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا من اجل التعرف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها وتقديم المعالجات الكفيلة بتجاوز تلك الانحرافات في نهاية مدة زمنية معينة في الغالب سنة واحدة" . (حسين،١٩٨٥،١٢)

٢-كما يعرف تقييم الأداء بأنه "مجموعة من الدراسات والبحوث التي تستهدف التعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استعمالها في الوحدة الإنتاجية وكيفية تطور هذه العلاقة خلال مدة زمنية محددة او خلال سلسلة زمنية" .(الحسيني ،١٩٩٩،٨٧)

٣- يعرف أيضا بانه "مرحلة من مراحل الرقابة والتخطيط فهي مرحلة من مراحل الرقابة باعتبارها تكشف الانحراف عن الأهداف الموضوعة كما انها مرحلة من مراحل التخطيط باعتبارها أداة ارشادية لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال ما يعرف بالتغذية العكسية" (عبد الكريم ، وكداوي ١٩٩٩،٢٠٦)

وعليه يمكن القول ان عملية تقييم كفاءة الأداء ضرورية في كل الدول لاسيما الدول النامية التي هي بأمس الحاجة الى وحدات اقتصادية ذات كفاءة عالية ، ويمكن استعمالها وتطبيقها في جميع الأنشطة الاقتصادية ( زراعية ، صناعية ، خدمية ) ولايوجد اختلاف جوهري عند تقييم هذه الأنشطة وانما الاختلاف شكلي وهو كيفية اختيار المعايير المناسبة لكل نشاط .

**ثانيا:- أهمية تقييم الأداء:**

يمكن اجمال أهمية تقييم الأداء بما يأتي:- (الداهري١٩٩٥،٤٣١والعيساوي ٢٠٠١،٢٤٠)

١- أن تقييم الأداء هو الاختيار الأساسي والحقيقي من اجل التحقق من تنفيذ جميع مراحل العمليات الإنتاجية بكل دقة وعلمية .لأنه يعدّ مرحلة مهمة بالنسبة لمراحل التخطيط أذ يرتبط تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط سواء أكان ذلك على مستوى مستوى الصناعة او على مستوى الاقتصاد القومي ،لأن عملية التخطيط لا تقتصر على وضع الخطة فقط بل تشمل كذلك متابعة وتنفيذ اهداف الخطة .

٢- يساعد تقييم الأداء في اتخاذ خطوات علاجية من اجل تعديل الانحرافات التي تحدث وتوجيه العمل نحو المسار الصحيح وذلك من خلال تقييم الاداء المستمر للوحدة الاقتصادية أذ يساعد على الكشف عن الاختلالات بصورة سريعة عند بدايتها.

٣- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المصرف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه التي يصبو اليها. ويعد وسيلة للقيام بعمليات تنبؤ واقعية للاحتياجات والمتطلبات المالية والمادية والبشرية للمصرف.

٤- يساهم تقييم الأداء في تحقيق الوفورات الاقتصادية وتلافي ضروب الفقد والضياع الاقتصادي والاسراف المالي ، وذلك لأنه يساعد في تحقيق التأكد من احقاق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الاستثمار والتوظيف والتدريب والتمويل .(النجار ،٢٠٠٦،٣٥٥)

**ثالثا:-أهداف تقييم الأداء**

هناك بعض الأهداف الرئيسية لتقييم الأداء يمكن ايجازها في النقاط الاتية:-

١-تعد عملية تقييم الأداء القائمة على أسس موضوعية وسيلة لتثمين جهود العاملين المتميزين في الأداء ووسيلة لرفع معنويات العاملين في المصرف وتحريك الرغبة الذاتية لديهم نحو العمل المبدع واستغلال الموارد المتاحة استغلالا امثل . (النعيمي،٢٠١٠،٧)

٢-تشكل نتائج التقييم قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة

عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية أذ تقوم بتصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرتها في المسار الصحيح والموازنة بين الطموح والامكانيات المتاحة.(الحداد و علي ،٢٠٠٥،١٦١)

٣-التعرف على مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المحددة لها ، وهذا يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المرسومة كما ونوعا وضمن الخطة الموضوعة وللمدة المحددة لها ، من خلال البيانات والمعلومات المتوفرة عن الوحدة الإنتاجية.(العيساوي، ٢٠٠١،٢٤٦)

**رابعا : مراحل عملية تقييم الأداء** : يمر تقييم كفاءة الأداء بالمراحل الاتية :

**١ -مرحلة جمع البيانات الإحصائية**

تتمثل مصادر هذه البيانات في اهداف الخطة الاقتصادية المتعلقة بالمشروع موضوع التقييم وفي الدراسات الاقتصادية والأبحاث الخاصة بالمشروع ومن اهم البيانات هي القيمة المضافة ، راس المال ، المبيعات ، الأرباح والخسائر ، قيمة الإنتاج ،عدد العاملين .....الخ من المؤشرات العديدة . (النجار ،٢٠٠٦ ، ٣٦٥ )

**٢-مرحلة التحليل المالي والفني**

تعني دراسة الجانب الفني بهدف التحقق من ان التنفيذ جاء مطابق للمواصفات الفنية للمشروع من خلال المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط وتحديد الانحرافات ، ويجب ان يقترن بالتحليل الاقتصادي والمالي من اجل التعرف على قوة ومتانة المركز المالي للمشروع ، ويتضمن مؤشرات عديدة منها مؤشر العائد على راس المال وعمليات البيع والشراء والارباح والخسائر .....الخ . ( النجار ، ٢٠٠٦ ، ٣٦٥)

**٣-مرحلة الحكم على نتائج التحليل**

ان تقييم الأداء يتم لغرض التأكد من ان التنفيذ يسير نحو الأهداف المحددة للمشروع .

**خامسا :انواع تقييم الاداء:**

تعد عملية تقييم الاداء احدى وسائل الادارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الاهداف المخططة للوحدة الاقتصادية ، وتكشف عن نسبة المتحقق من الاهداف المخططة والمتاحة والمعيارية وغيرها كونها عملية ملازمة لنشاط الوحدة، فيتضح بموجبها كفاءة استعمال الموارد المتاحة للوحدة في الوصول الى المستويات المطلوبة من الإنتاج، كما يوضح مستوى الاداء الذي انجزته الوحدة، وعليه فأن عملية تقييم الاداء لا ينظر اليها بصورة مجردة وانما ضمن اطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الانواع الاتية من تقييم الاداء : (الداهري ،١٩٩٠ ،١١٥ )

1. تقييم الاداء المخطط:

وذلك يتم عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ،اي تقييم اداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة ووفق مديات زمنية دورية كأن تكون شهرية او فصلية او سنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3-5) سنوات، ومن الضروري ان تأخذ عملية التقييم في حساباتها الظروف التي احاطت بخطة الوحدة الاقتصادية خلال الفترة ما بين اعدادها ومباشرة التنفيذ بها عند بدء السنة المالية المعنية لكون ان هذه الفترة ليست بالقصيرة وربما تحدث تبدلات وتغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤثر مباشرة على واقعية الاهداف المخططة.

2. تقييم الاداء الفعلي:

ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الارقام الفعلية بعضها ببعضها الاخر لاجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتبيان درجة ومستوى الاداء في توظيف هذه الموارد في العملية الانتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة، ، وكذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الارقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة فضلا عن مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة ايضا.

3. تقييم الاداء المعياري (القياسي):

ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة؛ فأما ان يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعالياتها كالإنتاج والمبيعات والارباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما اذا كانت النتائج الفعلية مرضية ام لا . اما النوع الاخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وانتاجية الاجر ومعدل البيع ..الخ.

4. تقييم الاداء العام (الشامل):

ويقضي هذا النوع من تقييم الاداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستعمال جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين اهمية نشاط واخر وذلك عن طريق اعطاء اوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير الى مستوى الارجحية الذي تراه الادارة العليا لكل نوع من انواع النشاط، وباستعمال هذه الارجحيات ومؤشرات النتائج يتم التوصل

الى درجة التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية.

**سادسا : معايير تقييم الاداء:**

انّ تباين انشطة الوحدات الاقتصادية وتعدد منتجاتها وتنوع فعالياتها سبب في استعمال اعداد كثيرة من المعايير والنسب في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية أكان ذلك مستوى النشاط ام على مستوى الوحدة نفسها وعلى هذا الاساس فقد افردت انواع من هذه المعايير والنسب لكل نشاط او فعالية وصارت كل مجموعة منها تعالج جانبا تقييميا معينا من جوانب تقييم الاداء. ونستعرض بإيجاز الانواع الرئيسة للمعايير وكما يأتي: (الدوري ،٢٠١٣، ١٢٠ )

1.المعايير الكلية والمعايير الجزئية: تختص المعايير الكلية في بحث العلاقة بين المخرجات وبين جميع عناصر الانتاج التي استعملت في الحصول عليها اما المعايير الجزئية فتهتم بالعلاقة بين المخرجات وبين كل عنصر من عناصر الانتاج على انفراد .

2.المعايير الاجمالية والمعايير الصافية: أذ تأخذ المعايير الاجمالية بالقيم الاجمالية للمتغيرات الانتاجية والمالية والاقتصادية في الوحدة في حين تهتم المعايير الصافية بالقيم الصافية ، او بالقيمة المضافة بدلا من الانتاج الاجمالي.

3.المعايير القيمية والمعايير المادية: يبدو واضحا بأن المعايير القيمية تستعمل قيمة المتغيرات مقاسة بعملة معينة في حساباتها اما المعايير المادية فأنها تستعمل كمية المتغيرات .

4.المعايير الكمية والمعايير الوصفية: فتستعمل المعايير الكمية البيانات والمعلومات والارقام في قياس حجم النشاط وتناسبه مع الانشطة الاخرى، اما المعايير الوصفية فأنها تعتمد الوصف والقياسات الاعتبارية .

5.المعايير الاعتيادية والمعايير القياسية: أذ تبنى المعايير الاعتيادية على واقع المؤشرات في الوحدة الاقتصادية في حين تبنى المعايير القياسية على مجموعة من المؤشرات منها واقع المؤشرات في الوحدة والوحدات الاخرى المشابهة وغيرها من المؤشرات وتشكل المعايير القياسية اساسا للمقارنة والتقييم.

6.المعايير المالية والمحاسبية والمعايير الاقتصادية: وتعتمد المعايير المالية والمحاسبية المؤشرات المستقاة من السجلات المالية والمحاسبية للشركة كالأرباح والايرادات والنفقات والموجودات والمطلوبات والمبيعات ...الخ. اما المعايير الاقتصادية فتعني بمفهوم العمل كعامل اساسي وحاسم في العملية الانتاجية واما العناصر الاخرى

فتحول الى قيمة عمل مادية وذلك عن طريق قسمة قيمة المخرجات او المدخلات على متوسط الاجور السنوية للعاملين، وبعبارة اخرى فأن المعايير الاقتصادية تأخذ بالعمل الحي والعمل المتجسد من المعدات والمكائن والمواد الاولية وراس المال وغيرها من عناصر الانتاج الاخرى عند قياس مساهمة عناصر الانتاج في العملية الانتاجية .

7.المعايير الجارية والمعايير التاريخية: وتستند المعايير الجارية على البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بنشاط الوحدة في السنة الجارية سنة التقييم، اما المعايير التاريخية فتستند على البيانات والمعلومات والإحصائيات عن نشاط الوحدة في السنوات السابقة ولاية فترة ماضية

8.المعايير الموضوعية والمعايير التخمينية: أذ تعبر المعايير الموضوعية عن حقيقة النشاط بالاستناد الى جميع ما متوفر من معلومات عنه، اما المعايير التخمينية فتعتمد على التقدير الشخصي والخبرات المتراكمة لدى المحاسبين والمحللين والمدراء والباحثين لاسيما في تلك الانشطة التي يصعب او يتعذر فيها الحصول على المعلومات والبيانات عنها.

9.المعايير الفنية النظرية والمعايير الفنية الممكنة: أذ تستند المعايير الفنية النظرية على المعلومات المستلة من تكنولوجيا المكائن والآلات والمعدات كالطاقة التصميمية والطاقة القصوى،. اما المعايير الفنية الممكنة فهي التي تعتمد على المعايير النظرية ولكن بعد الاخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه تعطيل جزءاً من القدرات التصميمية لوسائل الانتاج، وعلى هذا الاساس فأن المعايير الممكنة تأخذ بالبيانات والمعلومات المستقاة من الطاقة المتاحة والطاقة الفعلية والطاقة المخططة.

10.المعايير الذاتية والمعايير الاجتماعية: فالمعايير الذاتية تعبر عن مدى تحقيق الوحدة للأهداف الخاصة بها على اعتبارها وحدة اقتصادية تسعى لتحقيق الربح ، اما المعايير الاجتماعية فأنها تنصب على قياس مدى تحقيق الوحدة للأهداف التي يريدها المجتمع بعيدا عن المصالح الذاتية لها، كتقليص البطالة او توفير سلعة او خدمه معينة بأسعار مخفضة او المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتحسين الوضع الاقتصادي لمنطقة جغرافية معينة وما شابه ذلك.

**سابعا :تصنيف معايير تقييم الاداء**

يقسم المعنيون بتقييم الاداء المعايير المستخدمة في عملية التقييم الى ثلاث مجاميع رئيسة هي: (الدوري ،٢٠١٣، ١٢٣ )

1.المعايير المتعلقة باقتصاديات الوحدة

2.المعايير المتعلقة بالكفاءة

3.المعايير المتعلقة بالفعالية

**1. المعايير المتعلقة بتقييم اقتصاديات الوحدة :** ان هذه المعايير تنصب على الكشف عما اذا استطاعت الوحدة من تحقيق انتاجها بأحسن نوعية وبأقل التكاليف. وتستعمل هذه المعايير في التعرف على اقتصاديات الوحدة اي قدرتها على الاقلال من كلف مدخلات الانتاج مع المحافظة على المستوى المطلوب من الانتاج سواء في الكمية المقررة ام النوعية المستهدفة، **ولا** تقتصر جهود الوحدة في تخفيض التكاليف على مجال معين بل تشمل كل مراكز الكلف التي تعمل فيها كتخفيض تكاليف المستلزمات السلعية او تخفيض نفقات الافراد العاملين او تكاليف الخدمات الانتاجية.

**2. المعايير المتعلقة بتقييم كفاءة الوحدة :** وتنصب وظيفة هذه المعايير على قياس مدى نجاح الوحدة في احكام العلاقة بين المدخلات المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف الى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات. وتهدف الى بيان مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق افضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة ولهذا تأخذ هذه المعايير نسبة (المخرجات / المدخلات ) او (نسبة المصروفات / المخرجات ) اي ما يدعى بتكلفة الوحدة الواحدة من المخرجات .

**3. المعايير المتعلقة بالفعالية :** وتختص هذه المعايير في الكشف عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق اهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الاهداف. وتلجأ الوحدة الاقتصادية عادة الى اعتماد عدة اساليب في سبيل التحقق من بلوغ اهدافها بفاعلية وذلك عن طريق تأشير مدى تحقق خطة الانتاج والمبيعات والتكاليف وصافي الارباح والقيمة المضافة وغيرها من العناصر الاساسية لنشاط الوحدة ومقارنة ذلك بما تحقق في السنة او السنوات السابقة وملاحظة التطورات الايجابية التي حصلت او السلبيات التي حدثت.

## المبحث الثاني

## معايير تقييم الأداء الاقتصادي للمصرف الوطني الإسلامي

### أولا : تعريف الأداء المصرفي

أن مفهوم الأداء على مستوى المؤسسات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها أذ أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء . ويقصد بالأداء المصرفي هو "الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها ، وتنفيذ

وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف "، ويعرف بأنه "صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقاً لتشخيص الانحرافات أن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها". (الحمد ،٢٠٠٥، ٨٠ )

**ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الأداء المصرفي يمكن تلخيصها في النقاط الاتية : (الحمد ، ٢٠٠٥ ، ٨٤ )

١-العوامل المنظمية وهي العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته

٢-حجم الأعمال وتعني حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها

٣-التكنولوجيا المستخدمة الأساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي

٤-الكفاءة الإدارية وتعني كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات وقدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف

٥-العوامل البيئية وتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي

٦-البيئة القانونية والسياسية وهي الظروف السياسية للبلد والقوانين المنظمة للعمل المصرفي

٧-البيئة الاقتصادية وتعني طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة والمناخ الاستثماري

٨-البيئة الاجتماعية وتعني العادات والتقاليد ومستوى الوعي والثقافة

**ثالثا : مقاييس تقييم الأداء المصرفي :**

هنالك العديد من المقاييس التي يجري عبرها تقييم الاداء المؤسساتي للمصارف المختلفة ويمكن تلخيص اهم تلك المؤشرات عبر ما يأتي :

http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp)

١- المقاييس المالية

٢- مقاييس ملكية حملة الاسهم

٣- المقاييس التسويقية

٤- مقياس القيمة الاقتصادية المضافة

٥- مقاييس الافراد ( العاملين )

**رابعا : نبذة مختصرة عن المصرف الوطني الإسلامي** ( التقرير السنوي للمصرف الوطني الاسلامي لعام ٢٠١٩ )

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب إجازة التأسيس المرقمة م .ش / ٢٦٠٧٣ والمؤرخة في ٢٠٠٥/٥/٥ برأسمال قدره ٢٥ مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي على ممارسة اعماله الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وحسب الاجازة الصادرة برقم

٢٦٤١/٣/٩ في ٢٦ / ٢٠٠٥/٩ ولكن الظروف الأمنية حالت بينه ونبين ممارسته النشاط المصرفي الفعلي حتى شهر نيسان ٢٠١٠ وذلك بعد تغيير مالكيه والتحسن النسبي للظروف الأمنية في البلد

تمت زيادة راس مال المصرف من ٢٥ مليار دينار عراقي الى ٥٠ مليار دينار بتاريخ ١٩ /٢٠١٠/٣ والى ١٠٠مليار دينار بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤ كما تمت زيادته الى ١٥٠ مليار دينار بتاريخ ١٠١٢/١٠/٢٢ وقد اكمل المصرف زيادة راس ماله الى ٢٥١ مليار دينار بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ وفقا للسقوف الزمنية المقررة في تعليمات البنك المركزي العراقي، للمصرف ٦ فروع منتشرة في بغداد والمحافظات ( فرع جميلة /فرع البصرة / فرع النجف / فرع ميسان / فرع كربلاء / فرع الرصافة الرئيسي ) .

**خامسا : معايير تقييم الاداء الاقتصادي**

من اهم المعايير المتعارف عليها لتقييم الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية ما يأتي :

**١- معيار القيمة الاقتصادية المضافة**

يعد معيار القيمة المضافة من المعايير الشاملة والمهمة ، لأنه يعكس أهمية الوحدة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني ، كما يعد من افضل المعايير الاجتماعية لتقييم المشروعات الصناعية ، ففي الوقت الذي يعد معيار الربح الأهم على مستوى المشروع الخاص ، فان معيار القيمة المضافة يعد الأهم على المستوى الوطني وعلى الأخص عنصري الرواتب والأجور من بين عناصر القيمة المضافة ، كونهما يعكسان مدى تشغيل العمالة والذي تهتم به الدولة فضلا عن ما يوفره المشروع من قيم مضافة غير مباشرة للمشروعات الاقتصادية الأخرى .(العلي ،السيد ، ١٩٨٦ ،٥٢٥ )

من خلال ذلك يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على انها تمثل "الفرق بين قيمة المبيعات الكلية وقيم شراء المدخلات من الوحدات الاقتصادية الأخرى ، اذ تمثل هنا حصة عوامل الإنتاج من الدخول الباقية والموزعة كأجور وارباح وايجارات وفوائد " ، وهدفها هو قياس ما اذا كان صافي الدخل يفوق تكلفة راس المال ، وتقيس أيضا ربح المصرف وذلك بعد ان يتم اقتطاع تكلفة راس المال الذي كون هذا الربح ، اذ ان احد المضامين الرئيسية للقيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء هو ان المصرف يمكن ان يحقق نموا مربحا اذا قام بقبول جميع الاستثمارات التي تكون عوائدها اكبر من تكلفة راس مالها ، وعندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة مساوية للصفر يفترض بالمصرف ان يتوقف عن النمو حتى يتم اكتشاف استثمارات مربحة جديدة .

(النعيمي،٢٠٠٥، ٢٨ ) ويمكن التمييز بين نوعين من القيمة المضافة :

أ- **القيمة المضافة الاجمالية**

يعد من اهم المعايير المستخدمة في تقييم المشاريع لان القيمة المضافة المتحققة للمشروع تساهم في تكوين الدخل القومي من خلال ممارسة النشاط الإنتاجي ،فعند تقييم منشئات القطاع العام فان القيمة الاجمالية لكل الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد القومي انما تشكل بجموعها الناتج المحلي الإجمالي للبلد ( عبد الكريم ، وكداوي ، ١٩٩٩ ، ٢٥١ )

وتعد من اهم المعايير الاجتماعية فعلى مستوى المشروع معيار الربح هو الأهم في حين على المستوى القومي فان الهدف هو زيادة القيمة المضافة واهم عناصرها هي الرواتب والأجور نتيجة تشغيل اعداد كبيرة من العاملين (الداهري ،١٩٩٥، ٢٧٥ )

وتحسب القيمة المضافة الاجمالية = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

ومن خلال ذلك تم استخراج القيمة المضافة الاجمالية للمصرف الوطني الإسلامي بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (١) القيمة المضافة الاجمالية

| السنوات | المصرف الوطني /الف دينار |
|---|---|
| ٢٠١٥ | ٣٩،٩٧٢،٦٢٥ |
| ٢٠١٦ | ٣١،٠١١،٨٤٤ |
| ٢٠١٧ | ٣٦،٣٠٣،٠٩٦ |
| ٢٠١٨ | ١٤،٤٨٦،٤٢٥ |
| ٢٠١٩ | ٧،١٣٣،٥٧٩ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

ب- **القيمة المضافة الصافية**

تعد بمثابة المعيار الأساس للربحية القومية أذ تعد الأساس الموضوعي لحساب مؤشر إنتاجية العمل البشري المبذول وتعبر بشكل رئيس عن اثار المشروع على الاقتصاد القومي (الحداد ،١٩٩٠، ٣٩٠ ) ، يتم احتساب قيمة هذا المعيار باستبعاد الاندثارات من القيمة المضافة الاجمالية وتحسب وفق الصيغة الاتية :

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الاجمالية – الاندثارات (استهلاك الأصول الثابتة) وتشمل القيمة المضافة الصافية عوائد العمل (أجور ورواتب) وعوائد راس المال (الفائدة) وعائد الأرض من ايجار وريع فضلا عن الأرباح . والجدول التالي يبين القيمة المضافة الصافية للمصرف الوطني الاسلامي

جدول رقم (٢) القيمة المضافة الصافية

| السنوات | المصرف الوطني/ الف دينار |
|---|---|
| ٢٠١٥ | ٣٩،٤١٤،٣٨١ |
| ٢٠١٦ | ٣٠،٥٣٣،٦٤٧ |
| ٢٠١٧ | ٣٥،٨١٦،٧٩٥ |
| ٢٠١٨ | ١٣،٩٤٥،٥٩٦ |
| ٢٠١٩ | ٦،٤٦٧،٤٦٧ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

يظهر من خلال رقم (١) و(٢) ان القيمة المضافة الاجمالية والصافية شهدت تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة، أذ سجل عام ٢٠١٥ اعلى قيمة وبعدها انخفاض قليلا عام ٢٠١٦ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وبدا العمليات العسكرية ضد جماعات داعش الارهابية مما أدى الى ارباك الوضع الاقتصادي في البلد ، ثم عاود بالارتفاع عام ٢٠١٧ وذلك بسبب عودة الاستقرار النسبي وانتهاء العمليات العسكرية وتحرير الموصل وبعدها انخفض كثيرا عام ٢٠١٨ وذلك بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي اصابت القطاعات الاقتصادية كافة وجعلتها في حالة ركود اقتصادي عميق بسب انهيار اسعار النفط، واستمر الانخفاض لعام ٢٠١٩ وبنسبة كبيرة جدا وذلك بسبب استمرار الانخفاض في اسعار النفط .

**٢- معيار الفائض الاقتصادي**

ويمكن التمييز بين نوعين من الفائض الاقتصادي وكما يأتي :

أ-**الفائض الاقتصادي الإجمالي** يتألف من الضرائب وارباح الأسهم وتكاليف التامين والايجارات والارباح غير الموزعة (الداهري ،١٩٩٥ ، ٤٨٥ ) ويمكن احتسابه باستبعاد عوائد العمل ( الأجور والرواتب )من القيمة

المضافة الاجمالية يوصلنا الى الفائض الاقتصادي الإجمالي أي ان (الداهري ، ١٩٩٥ ، ٤٨٥ )

الفائض الاقتصادي الإجمالي =القيمة المضافة الاجمالية – الأجور والرواتب. والجدول التالي يبين الفائض الاقتصادي الإجمالي للمصرف الوطني الاسلامي

جدول رقم (٣) الفائض الاقتصادي الإجمالي

| السنوات | المصرف الوطني/ الف دينار |
|---|---|
| ٢٠١٥ | ٣٥،٩٤٤،٤٨٠ |
| ٢٠١٦ | ٢٧،٢٨٧،٨٢٧ |
| ٢٠١٧ | ٣١،٢١٩،٤٦١ |
| ٢٠١٨ | ٩،٤٠٢،٥١٤ |
| ٢٠١٩ | ٣،٥٧٢،٠٠٥ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

ب-**الفائض الاقتصادي الصافي** يتم احتسابه باستبعاد الاندثارات من الفائض الاقتصادي الإجمالي أي ان : الفائض الاقتصادي الصافي = الفائض الاقتصادي الإجمالي –

الاندثارات والجدول التالي يبين الفائض الاقتصادي الصافي للمصرف الوطني الاسلامي

جدول رقم (٤) الفائض الاقتصادي الصافي

| السنوات | المصرف الوطني / الف دينار |
|---|---|
| ٢٠١٥ | ٣٥،٣٨٦،٢٣٧ |
| ٢٠١٦ | ٢٦،٨٠٩،٦٣٠ |
| ٢٠١٧ | ٣٠،٧٣٣،١٦١ |
| ٢٠١٨ | ٨،٨٦١،٦٨٥ |
| ٢٠١٩ | ٢،٩٠٥،٨٩٢ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

يظهر من خلال رقم (٣) و(٤) ان الفائض الاقتصادي الإجمالي والصافي شهدت تذبذبا واضحا خلال مدة الدراسة أذ سجل عام ٢٠١٥ اعلى قيمة وبعدها انخفاض قليلا عام ٢٠١٦ وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة وبدا العمليات العسكرية ضد منظمة داعش الارهابية مما أدى الى ارباك الوضع الاقتصادي في البلد ، ثم عاود بالارتفاع عام ٢٠١٧ وذلك بسبب عودة الاستقرار النسبي وانتهاء العمليات العسكرية ، وبعدها انخفض كثيرا عام ٢٠١٨ وذلك بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي اصابت القطاعات الاقتصادية كافة وجعلتها في حالة ركود اقتصادي عميق بسب انهيار اسعار النفط. واستمر الانخفاض لعام ٢٠١٩ وبنسبة كبيرة جدا وذلك بسبب استمرار الانخفاض في اسعار النفط .

**٣- دور المصارف في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية وتوفير فرص العمل**

ان انتشار المصارف الإسلامية يساهم في نشر الوعي المصرفي بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة ، ويساعد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع العراقي ، ويساعد في توفير فرص العمل والحد من البطالة ، فكلما انتشرت هذه المصارف وفروعها في انحاء العراق والمحافظات كلما زادت مقدرتها على استقطاب الودائع المصرفية المختلفة، ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية، وتساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوظيف ايادي عاملة للحد من البطالة ، ويتم الإفصاح عن هذا الجانب بعدد فروع المصرف داخل المجتمع كمؤشر لدرجة انتشاره ، كما يمكن استعمال مقياس اخر يستخرج بقسمة اجمالي حجم الموارد على عدد الفروع في المصرف بوصفه مؤشرا لمستوى نشاط الفرع في المتوسط ، حتى يكون دور المصرف في نشر وتيسير الخدمات المصرفية الإسلامية انعكاس لمستوى انتشاره معبرا عنه بعدد الفروع وحجم نشاط الفرع في المتوسط . والجدول التالي للمصرف الوطني الإسلامي يبين ذلك

جدول رقم (٥) عدد الموظفين والفروع والاهمية النسبية لكل فرع

| السنوات | عدد الفروع | عدد الموظفين | حجم نشاط المصرف (اجمالي الموارد) | متوسط نشاط الفرع | نسبة نشاط الفرع % |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٥ | ٦ | ٢٤٤ | ٥٢،٩٦٥،٩٦٤ | ٨٨٢٧٦٦٠,٦ | ٣٣ |
| ٢٠١٦ | ٦ | ٢٥١ | ٤١،٣٠٨،٦٤٠ | ٦٨٨٤٧٧٣,٣ | ٢٦ |
| ٢٠١٧ | ٦ | ٢٧٧ | ٣٨،٨٧١،٧٩٣ | ٦٤٧٨٦٣٢,١ | ٢٥ |
| ٢٠١٨ | ٦ | ٢٥٤ | ١٦،٧٦٤،٠٦٦ | ٢٧٩٤٠١١ | ١١ |
| ٢٠١٩ | ٦ | ٢٠١ | ٨،٤٣٦،٣٩٦ | ١٤٠٦٠٦٦ | ٥ |
| المجموع | | ١٢٢٧ | ١٥٨،٣٤٦،٨٥٩ | ٢٦٣٩١١٤٣ | ١٠٠ |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للمصرف

يظهر من خلال الجدول رقم (٥) ان عدد الموظفين خلال مدة الدراسة في تزايد مستمر مما يعكس دور المصرف في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وتقليل البطالة ، الا انه بدا بالانخفاض التدريجي من عام ٢٠١٨ واستمر الى عام ٢٠١٩ وذلك بسبب الازمة المالية والاقتصادية التي اصابت الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى الى اتباع سياسات تقشفية في كافة القطاعات الاقتصادية .

اما بالنسبة لمتوسط نشاط الفرع ونسبة نشاط الفرع فيظهر من خلال الجدول انها في حالة انخفاض تدريجي خلال مدة الدراسة وذلك بسبب الانخفاض التدريجي لحجم نشاط المصرف بسبب عوامل داخلية المتمثلة بالعمليات العسكرية ضد جماعات داعش الإرهابية ، أذ تمدد الإرهاب ليحتل ثلث العراق وسقوط ستة محافظات وخروجها عن سيطرة الحكومة ، وقد كان لهذا السقوط تداعيات كبيرة على القطاع المالي منها .سقوط أحد فروع البنك المركزي العراقي للمنطقة الشمالية بيد الإرهاب بكل موجوداته التي لم يحدد حجمها وقد قدرت بمليار دولار، وكذلك سقوط ٧٨ فرعا مصرفيا في تلك المحافظات منها الحكومية التابعة لمصرفي الرافدين والرشيد ومنها فروع المصارف الصناعي والزراعي والعقاري وكذلك عدد كبير من فروع المصارف الأهلية

الخاصة، وقد قدّرت الأموال التي سيطر عليها الإرهاب بخمسة مليارات دولار أو يزيد (https://www.makingpolicies.). اما العوامل الخارجية فتتمثل بالأزمة المالية والاقتصادية التي اصابت الاقتصاد العراقي بسبب هبوط اسعار النفط.

**٤- المسؤولية الاجتماعية والإنسانية للمصرف**( التقرير السنوي للمصرف الوطني الاسلامي )

وفي اطار المسؤولية الاجتماعية للمصرف فقد تم انشاء صندوق التكافل الاجتماعي في ٢٠١٥/٧/١ لدعم الموظفين العاملين في المصرف بهدف إيجاد نوع من التكافل الاجتماعي للتخفيف عن كاهل الموظفين في الحالات التي تتطلب نفقات عالية والحالات المستعصية ، وتتمثل موارد الصندوق في نسبة اسهام قدرها ١% من اصل الراتب الشهري للموظف مع مساهمة المصرف في دعم الصندوق شهريا بمقدار صعف قيمة اجمالي مساهمة الموظفين الشهرية ،واستفادت شريحة واسعة من الموظفين من هذا الصندوق أذ بلغ قيمة الإعانات المدفوعة (٩٢٣٠٠٠٠) دينار مثلت واقع ٣٤ حالة دعم خلال الفترة من تأسيس الصندوق ولغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ .وبلغت قيمة الإعانات لعام ٢٠١٦ الى (٤٢٤١١٩٣٦) دينار مثلت واقع ٤٢ حالة . وفي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الإعانات المدفوعة (٣٨٩٩٨٩٥٠) دينار مثلت واقع ٩٥ حالة . وفي عام ٢٠١٨ بلغت قيمة الإعانات المدفوعة (٣٥١٣٢٣٥٤) دينار مثلت واقع ١٢٠ حالة . وساهم المصرف عام ٢٠١٥ في تمويل تجربة محو الامية بتقديمه منحة ماليه لتغطية كافة نفقات ومستلزمات إنجاح التجربة في محافظة ذي قار.

وبناء على توجيهات وتعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم تأسيس قسم التوعية المصرفية وحماية الجمهور في المصرف الوطني الإسلامي عام ٢٠١٦ وتعيين الكوادر المناسبة له ، ويهدف هذا القسم الى تعزيز الثقة بيبين الموظفين وزبائن المصرف . فهو يقوم بدوره من خلال تنفيذ السياسات المرسومة لتوطيد العلاقة مع الزبائن وبحث اليات التعامل معهم وتطويرها بما يخدم تقديم افضل الخدمات المصرفية كما يهتم ببحث الشكاوي المقدمة من قبل زبائن المصرف ووضع الحلول اللازمة لها لمعالجتها وتلافي تكرارها مستقبلا ويقوم أيضا بإقامة دورات تثقيفية لكوادر المصرف لنشر الوعي بينهم وحثهم على تقديم الخدمات المميزة لهم بهدف كسب زبائن جدد والمحافظة على الزبائن الحاليين بما يعزز موقع المصرف ويؤدي الى نموه وازدهاره . وبتأسيس هذا القسم يعني توفير فرص عمل جديدة تساهم

في تقليل البطالة وزيادة الاستعمال في الاقتصاد العراقي . وفي عام ٢٠١٦ كانت للمصرف مساهمة مالية في مشروع ( الق بغداد )لتطوير ساحات مدينة بغداد وساهم في دعم مشروع تأهيل وتطوير شارع الرشيد في الذكرى المئوية لا نشاءه.

وفي عام ٢٠١٧ كانت للمصرف مساهمة مالية في مبادرة دعم النشاطات المجتمعية والإنسانية التي ينظمها البنك المركزي ، وساهم المصرف بتبرعات الى مؤسستي اليتيم والعين الخيرية . وفي عام ٢٠١٨ ساهم المصرف بتبرعات الى مؤسستي اليتيم والعين الخيرية ومنظمة السبيل الإنسانية ومؤسسة البر الرحيم للإغاثة والتنمية. وفي عام ٢٠١٩ ساهم المصرف بتبرعات الى المنتخب الوطني العراقي لكرة السلة خلال دورة بطولة غرب اسيا ، وكذلك ساهم في مبادرة مشروع تمكين التي ينظمها البنك المركزي العراقي.

ويساهم المصرف بتدريب طلبة الجامعات العراقية في الدراسات الأولية والعليا وتقديم كافة البيانات والتسهيلات اللازمة لزيادة خبراتهم التطبيقية كما قام المصرف بتقديم مكافئات مالية وعينية للطلبة المتميزين في تلك الجامعات لتحفيزهم على التقدم والعمل .

**الاستنتاجات**

١-تعد معايير الأداء الاقتصادي غاية في الأهمية لتوضيحه نقاط القوة والضعف في المصرف ومن ثم تحديد مسيرة المصرف واستمراره في ظل العوامل البِيئية المختلفة والمنافسة الشديدة .

٢- ان النتائج التي تم التوصل اليها من خلال تطبيق معايير (القيمة المضافة، الفائض الاقتصادي) بينت صورة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده بشكل امثل وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية السائدة خلال مدة الدراسة .

٣- كان هناك دور بارز للنشاط الاجتماعي الذي يقوم به المصرف الوطني الإسلامي خلال سنوات الدراسة أذ قدمت الكثير من المنح والمساعدات في الصحة والتعليم وحالات الطوارئ وكانت للمصرف مساهمة مالية في مبادرة دعم النشاطات المجتمعية والإنسانية ، وساهم المصرف بتبرعات الى المؤسسات الخيرية

**التوصيات**

١-انشاء مراكز متخصصة لتقييم الأداء الاقتصادي مركزيا ضمن الإدارات العامة للمصرف تهدف الى التقييم المستمر للأداء الاقتصادي ومتابعة المستجدات محليا وعربيا وعالميا .

٢-العمل على زيادة النفقات الاجتماعية التي تقوم بها المصارف الإسلامية وذلك لانها تعد ميزة تنافسية لها واداة تسويق لزيادة مقبوليتها والتفاعل مع الخدمات التي تقدمها بصورة جيدة .

٣-ابراز الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية ولاسيما انها كغيرها من المؤسسات التمويلية مدينة للمجتمع فهي تتعامل بمدخراته فيجب ان ينعكس ذلك على البيئة التي تعمل بها هذه المصارف .

٤- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال تدريب العاملين على أسس التعامل المصرفي مع توافر القيادة المناسبة للعمل المصرفي الإسلامي من علماء فقه .

**المصادر**

١-العلي ،عبد الستارمحمد،والسيد، محسن حرفش، تقييم المشاريع الاقتصادية ،دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، ,١٩٨٦

٢-حسين ،ستار خليل ،تقييم الأداء واهميته في المشاريع الاقتصادية ،مجلة النفط والتنمية ،العدد٣ ،بغداد ،١٩٨٥ .

٣-الداهري،عبد الوهاب مطر،تقييم المشاريع ودراسات الجدوى،دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد،١٩٩٠ .

٤-الداهري ، عبد الوهاب مطر ،وكاظم جاسم العيساوي ،تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٩٥ .

٥-الحسيني، احمد بن حسن احمد، المكتبة المكية ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ .

٦-عبد الكريم ،عبد العزيز مصطفى ،طلال محمود كداوي، تقييم المشاريع الاقتصادية دراسات في تحليل الجدوى الاقتصادية وكفاءة الأداء، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، الموصل ، ,١٩٩٩

٧-العيساوي،كاظم جاسم ،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ٢٠٠١.

٨-النجار،يحيى غني ، تقييم المشروعات دراسات الجدوى وتقييم كفاءة الأداء ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المستقبل للطباعة والتصميم ، ٢٠٠٦ .

٩-النعيمي ، رواء طارق رشاد ، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ،رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

١٠-الحداد ،هيفاء سعيد ، ومقبل علي احمد علي ، تقييم كفاءة الأداء المالي باستعمال البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة نينوى ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٠ ، المجلد ٢٧ ،٢٠٠٥ .

١١-الحمد ،سليمان ، رسالة ماجستير ، تقييم كفاءة المصارف التجارية في إدارة التدفقات النقدية ، جامعة حلب ، ٢٠٠٥ .

١٢-الدوري، عمر علي كامل ،تقييم الأداء ،المصرفي الاطارالمفاهيمي والتطبيقي ،الطعة الأولى ، ٢٠١٣ .

١٣-التقرير السنوي للمصرف الوطني الإسلامي للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)
https://www.makingpolicies.org/ar/p-١٤osts/economy.arabic.php-
:-
http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp-١٥